

وعلى القانون عدد 72 لسنة 1995 المؤرخ في 24 جويلية 1995  
 المتعلق بإحداث وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي،  
 وعلى القانون عدد 14 لسنة 2001 المؤرخ في 30 جانفي 2001  
 المتعلق بتبسيط الإجراءات الإدارية الخاصة بالتراخيص المسلمة من  
 طرف وزارة البيئة والتهيئة الترابية في المجالات الراجعة إليها بالنظر،  
 وعلى الأمر عدد 982 لسنة 1993 المؤرخ في 3 ماي 1993  
 المتعلق بالعلاقة بين الإدارة والمتعاملين معها،  
 وعلى الأمر عدد 1880 لسنة 1993 المؤرخ في 13 ديسمبر  
 1993 المتعلق بنظام الاتصال والإرشاد الإداري،  
 وعلى الأمر عدد 49 لسنة 1996 المؤرخ في 16 جانفي 1996  
 المتعلق بضبط محتوى مخططات تأهيل الإدارة وطريقة إعدادها  
 وإنجازها ومتابعتها،  
 وعلى الأمر عدد 1407 لسنة 2001 المؤرخ في 7 جوان 2001  
 المتعلق بضبط قائمة الشهادات الإدارية التي يجوز لمصالح وزارة البيئة  
 والتهيئة الترابية والمؤسسات والمنشآت العمومية الراجعة إليها بالنظر  
 إسنادها للمتعاملين،  
 وعلى الأمر عدد 1991 لسنة 2005 المؤرخ في 11 جويلية  
 2005 المتعلق بدراسة المؤثرات على المحيط وبضبط أصناف الوحدات  
 الخاضعة لدراسة المؤثرات على المحيط وأصناف الوحدات الخاضعة  
 لكراسات الشروط،  
 وعلى الأمر عدد 2317 لسنة 2005 المؤرخ في 22 أوت 2005  
 المتعلق بإحداث وكالة وطنية للتصرف في النفايات وبضبط مهامها  
 وتنظيمها الإداري والمالي وكذلك طرق تسييرها،  
 وعلى الأمر عدد 2933 لسنة 2005 المؤرخ في أول نوفمبر  
 2005 المتعلق بضبط مشمولات وزارة البيئة والتنمية المستدامة،  
 وعلى الأمر عدد 898 لسنة 2006 المؤرخ في 27 مارس 2006  
 المتعلق بتنظيم وزارة البيئة والتنمية المستدامة،  
 وعلى قرار وزير البيئة والتنمية المستدامة المؤرخ في 11 أكتوبر  
 2005 المتعلق بخدمات إدارية مسداة من طرف المصالح التابعة لوزارة  
 البيئة والتنمية المستدامة وشروط إسنادها.

## وزارة البيئة والتنمية المستدامة

قرر ما يأتي :

فصل وحيد - يلغى الملحق عدد 1.5 المتعلق بممارسة أنشطة  
 النفايات غير الخطرة المشار إليه بالفصل الأول من القرار المشار إليه  
 أعلاه المؤرخ في 11 أكتوبر 2005 ويعوض بالملحق 1.5 (جديد)  
 المصاحب لهذا القرار.

تونس في 17 جانفي 2007.

وزير البيئة والتنمية المستدامة

نذير حمادة

اطلع عليه

الوزير الأول

محمد الغنوشي

قرار من وزير البيئة والتنمية المستدامة مؤرخ في 17 جانفي  
 2007 يتعلق بتنقيح القرار المؤرخ في 11 أكتوبر 2005 المتعلق  
 بخدمات إدارية مسداة من طرف المصالح التابعة لوزارة البيئة  
 والتنمية المستدامة وشروط إسنادها.

إن وزير البيئة والتنمية المستدامة،

بعد الاطلاع على القانون عدد 91 لسنة 1988 المؤرخ في 2 أوت  
 1988 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية لحماية المحيط والمنقح  
 بالقانون عدد 115 لسنة 1992 المؤرخ في 30 نوفمبر 1992،

وعلى القانون عدد 41 لسنة 1993 المؤرخ في 19 أفريل 1993  
 المتعلق بالديوان الوطني للتطهير، كما نقح وتمم بالقانون عدد 70  
 لسنة 2004 المؤرخ في 2 أوت 2004،